

السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار

حملها من زنى فإنه يجوز بيعها ولا توطأ حتى تضع ولا يستقيم في الحامل من غير زنى لأنها تصير بالحمل مع الوضع أم ولد وأما المزوجة فظاهر لأنها إذا بقيت بعد بيعها تحت زوجها فهي لا توطأ وإن لم تبق تحته فلا بد من العدة ولا توطأ إلا بعد انقضائها وهكذا المعتدة لا توطأ إلا بعد انقضاء عدتها هذا على تقدير صحة الوجوب على البائع ونحوه وقد عرفت أنه لا أصل له وما زعموه من أن ذلك تعبد فهو مجرد دعوى لا أصل لها فالتعبد إنما يثبت بدليل والا كان من التقول على A بما لم يقل وقد قال D قل إنما حرم ربي الفواحش ما طهر منها وما بطن والاثم والبغي بغير الحق وإن تشركوا بأ ما لم ينزل به سلطانا وإن تقولوا على A ما لا تعلمون فجعل التقول على A بما لا يعلمه الإنسان عديلاً للشرك وما قبله وإ الهادي وأما قوله الحائض بحيضة غير ما عزم فيها فبراءة الرحم تتحقق بتلك الحيضة التي هي فيها ولكن ما قاله A ولا غير حامل حتى تحيض حيضة دل على أنه لا بد من حيضة كاملة يجب الاستبراء بها على السابي والمشتري ونحوه لا على البائع ونحوه فلا يجب حيضة ولا بعض حيضة كما قدمنا وأما قوله ومنقطعت له عارض بأربعة أشهر وعشر فقد عرفنا أنه لا استبراء على البائع ونحوه لكن إذا اشتراها مشتر وتجدد عليها ملك لمالك بأي سبب من سبي أو هبة أو ميراث أو نحو ذلك فكيف يكون استبائها الذي يعرف به براءة الرحم مع عدم ورود دليل يدل على هذه الصورة بخصوصها والظاهر أنه يحال ذلك على ما يعرف به أنها غير حامل ولا يخفى مثل ذلك على غالب النساء